ضبط 255 شخصاً مخالفاً في حملة أمنية بخيطان

«الداخلية» : استراتيجية الحملات الأمنية أثبتت نجاحها في تراجع معدل الجريمة

القهد والقيادات الأمنية يتابعون الحملة

تسجيل مخالفة على اضواء الموبايل

استمرارا لسياسة وزارة الداخلية الرامية إلى ضبط المخالفين والمتجاوزين وفرض هيبة القانون وفق تعليمات وتوجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أشرف وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد على حملة أمنية استهدفت منطقة خيطان بحضور الوكيل المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ ومشاركة الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام بالإنابة اللواء إبراهيم الطراح حيث كانت أجهزة الأمن العاملة ضمن فريق العمليات الميدانية على موعد مع هذه الحملة لضبط وملاحقة المنهين والمطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين للقوانين.

وأغلقت أجهزة الأمن المشاركة في الحملة محيط منطقة خيطان في إطار خطة تناولت كافة محاور وآليات العمليات الميدانية والاستعداد المكثف وتوفير الدعم والإسناد اللازم لها ووجه الفريق الفهد عناصر القوة إلى الانتشار في الشوارع والطرقات للتدقيق على مرتاديها وضبط كافة المطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين للقوانين والمشتبه بهم وبعد اتخاذ الاجراء القانوني اللازم تمت مداهمة بعض الأماكن المشبوهة للتدقيق على ساكنيها أو مرتاديها بغية التأكد من وضعهم القانوني وسجلهم الجنائي كما اتخذت القيادة الميدانية للعمليات الأمنية برئاسة الفريق الفهد كافة الوسائل والتدابير اللازمة لإحكام السيطرة على جميع منافذ منطقة العمليات الميدانية لمنع هروب المطلوبين والمخالفين.

وأسفرت الحملة عن ضبط (255) شخصا مخالفا حيث تبين أن 7 منهم مطلوبين على ذمة قضايا جنائية فيما كان مطلوبا على ذمة قضايا مدنية 9 أشخاص و50 شخصا مسجل بحقهم قضايا تغيب من مكفوليهم وأوقف 43 شخصا لعدم حملهم أوراقا ثبوتية و 70 لانتهاء إقاماتهم بينما تبين أن 70 شخصا من الموقوفين عمالة سائبة وأوقف شخص واحد لانتهاء صلاحية التأشيرة التي يحملها فيما ضبط 3 آخرين لدخولهم البلاد بصورة غير مشروعة وألقي القبض على اثنين لقيامهم بأعمال منافية للآداب وأحيل الجميع على جهات الاختصاص لاتخاذ الاجراء القانوني اللازم بحقهم فيما أخلي سبيل البعض لأسباب إنسانية وهم من ثبت مباشرتهم لتعديل وضعهم القانوني.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني على أن حملات الملاحقة الأمنية مستمرة دون هوادة حيث لا ترتبط بظرف طارئ أو ردة فعل لحدث معين وإنما فرض أمن وقائي وتطبيق عملي وميداني للقانون بعدما أثبتت الإحصاءات تراجع نسب الجريمة والمخالفات المسجلة منذ أن اعتمدت وزارة الداخلية استراتيجية الحملات الأمنية المكثفة والموسعة.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني على دور المواطن والمقيم في دعم الجهود الأمنية بعدم إيواء أو التستر على أي مخالف للقوانين حتى لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة القانونية وشددت على ضرورة أن يحمل الجميع إثباتاتهم الشخصية سواء أن كان مواطنا أو مقيما حتى يتجنبوا التوقيف والاشتباه بهم ومساءلتهم.

وكان قد شارك في حملة المداهمة الوكلاء المساعدون الميدانيون والقيادات الأمنية بمشاركة القطاعات الأمنية في الأمن العام والإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لقوات الامن الخاصة والإدارة العامة لشرطة النجدة والإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة والإدارة العامة المركزية للعمليات والإدارة العامة للمباحث الجنائية والإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية «إدارة الابعاد» وإدارة الأثر والأمن الوقائي والإدارة العامة للأدلة الجنائية والإدارة العامة لنظم المعلومات.

تتمات

«الخليجي» يتدخل

الزياني في قصر بيان أمس.

وتم خلال اللقاء تجديد موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الداعم لجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، في إنجاح مشاورات السلام اليمنية التي تعقد حاليا في الكويت.

وكان الشيخ صباح الخالد قد أعرب عن الأمل في ان تستأنف الاطراف اليمنية مشاورات السلام التي تستضيفها الكويت، لانهاء الصراع الدائر في اليمن واعادة الامن والاستقرار لبلدهم وشعبهم، مؤكدا خلال مشاركته في حوار مفتوح نظمه الملتقى الاعلامي العربي، أن «الأمل معقود على جميع ممثلي الوفود اليمنية لإكمال مشاورات السلام في المسار السياسي وغيره من المسارات، وصولا الى الحل المنشود الذي تنتظره أطراف السلام».

واكد ان «الكويت من خلال استضافتها هذه المشاورات التي انطلقت في 21 ابريل الماضي، لا تسعى الى زيادة رصيدها السياسي والدبلوماسي، من خلال اتفاق اليمنيين في الكويت، بل التوصل الى حل يعيد الامن والاستقرار لليمن والشعب اليمني».

وقال «ان هذا الامر آخر ما نفكر فيه، لان اليمنيين هم المعنيون بوقف نزيف الدم اليمني، وجل اهتمامنا ينصب في تشجيع الاشقاء اليمنيين على التوصل الى حل سياسي، ومساعدتهم على اعادة اعمار بلدهم».

اضاف: «لن تجد كويتيا يشير الى ما قامت به الكويت منذ عام 1979 من جهود للصلح بين اليمنيين، لانه ليس من اهدافنا تسجيل ذلك في تاريخنا وسجلنا السياسي، بل كان هدفنا هو استقرار اليمن الذي يصب في مصلحة استقرار المنطقة برمتها».

ولفت في الوقت ذاته الى موقف الكويت في بداية التسعينات من القرن الماضي، حين رحبت باستضافة وجمع الاشقاء اليمنيين في الكويت، لتوفير البيئة المناسبة لهم للتوصل لاتفاق، وهو ما نقوم به اليوم».

وأكد الشيخ صباح الخالد ان مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد، هو من يقوم حاليا بدور الوسيط بين الأطراف اليمنية، في حين يقتصر دور الكويت فقط على استضافة مشاورات السلام اليمنية وبامنيات التوصل الى اتفاق يجنب اليمن والمنطقة المزيد من الدمار.

وقال ان «مكسب الكويت الحقيقي هو توصل الاشقاء اليمنيين الى اتفاق يحقق لنا الرضا التام والكامل، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لهم للانخراط في العملية السياسية وتسوية الأزمة اليمنية».

اضاف ان ما يؤكد حرص الكويت على إنجاح المشاورات وحث الأطراف اليمنية على الانخراط بحسن نية ورغبة في السلام، هو لقاء سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ومبعوث الامم المتحدة الى اليمن، وممثلي الوفود اليمنية، كل على حدة، للاطلاع على سير المشاورات بعد مضي ثمانية ايام على انطلاقها.

وذكر «ان الوفود اليمنية اوصلت رسالة واضحة لسمو الامير، مفادها بان مسؤولية الشعب اليمني في ايديكم، وانتم من يستطيع المساعدة في التوصل الى حل يرضي جميع الأطراف، ويخدم مصلحة الشعب اليمني».

وجدد الشيخ صباح الخالد في هذا الصدد، تأكيد حرص الكويت على التقريب بين الاشقاء اليمنيين، كلما كانت الفرصة مواتية لجمعهم التزاما بالمسار السياسي.

وكان مبعوث الامم المتحدة الى اليمن قال أوضح انه التقى الاطراف اليمنية، ضمن مشاورات السلام في الكويت، لبلورة اطار عام استراتيجي يجمع طروحات الوفدين ويقرب بين وجهات النظر.

كما اشار في بيان إلى أنه التقى كذلك الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، ليبحث مستجدات مشاورات السلام، معولا على دعمه المعهود لجهود الأمم المتحدة، وعلى خبرته الطويلة في التعامل مع الملف اليمني.

وكان المبعوث الاممي أعلن مطلع الشهر الجاري تعليق وفد الحكومة اليمنية، مشاركته في مشاورات السلام اليمنية التي تستضيفها الكويت برعاية الامم المتحدة، بسبب تقارير حول هجوم استهدف معسكرا بمحافظة عمران غربي اليمن.

لكنه قال انه تلقى تأكيدات من وفد الحكومة اليمنية، وقيادات وفدي انصارالله والمؤتمر الشعبي العام بـ العمل على «حل المسائل العالقة دون عقد الجلسات المشتركة بين الوفدين».

من جانبه اتهم الرئيس عبدربه منصور هادي ميليشيات المخلوع صالح والحوثي، بإعاقة مشاورات الكويت المرتكزة على القرار الاممي 2216 والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني.

وثمن الرئيس اليمني خلال اتصال هاتفي اجراه مع محافظ تعز علي العمري، التزام قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية بالهدنة، رغم الخروقات المتكررة من الميليشيا في تعز وغيرها من المحافظات.

على صعيد آخر قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد مساء امس بجولة تفقدية، زار خلالها غرفة العمليات الميدانية بقصر بيان، على هامش انعقاد مشاورات السلام اليمنية برعاية الامم المتحدة، واستمع الخالد من القائد الميداني لخطة تأمين مشاورات السلام اليمنية برعاية الامم المتحدة بقصر بيان اللواء جمال الصايغ، إلى شرح عن الخطط الأمنية المنفذة من قبل أجهزة وزارة الداخلية، من خلال الإجراءات الأمنية والمرورية، كما تم شرح التحضيرات والاستعدادات المتخذة لتأمين المؤتمر.

وأعرب الخالد عن أن الوفود المشاركة في مشاورات السلام اليمنية في بلدهم الثاني دولة الكويت، هم ضيوف صاحب السمو امير البلاد، ويجب أن تترجم خطة العمل الموضوعة على أرض الواقع من أجل أمنهم وسلامتهم، مشيدا بما شاهده من استعدادات وتجهيزات متكاملة وروح التعاون المشتركة.

كما ابدى وزير الداخلية بعض الملاحظات، من أجل تحقيق الإجراءات الأمنية التي من شأنها الارتقاء بالعمل.

«الأولويات» : الحكومة

الوزراء إلى البلاد».

وأوضح لاري في تصريح أدلى به النائب لاري للصحافيين، عقب انتهاء اجتماع اللجنة أمس، بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، أن اللجنة ناقشت أولويات جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها في العاشر من مايو الجاري، والممثلة في تقرير اللجنة التعليمية، بشأن حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، إلى جانب تقرير لجنة الداخلية والدفاع، بشأن تحديد عدد من يتم تجنيسهم خلال 2016.

اضاف ان من الأولويات التي ستناقش في تلك الجلسة ايضا، تقرير اللجنة التشريعية، بتعديل اللائحة الداخلية للمجلس، وتقرير لجنة المرافق العامة، بشأن تعديل «قانون بلدية الكويت رقم 5 لسنة 2005».

وأشار أيضا إلى انه ستتم مناقشة تقرير اللجنة الصحية، بشأن تعديل قانون «رعاية المعاقين»، فضلا عن تعديل القانون 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعن تقرير «لتشريعية» بشأن القانون 53 لسنة 2001 الخاص بالإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية، توقع لاري أن «يتقدم عدد من النواب باستعجال النظر في القانون بالجلسة المقبلة»، مؤكدا أن «القرار سيكون لمجلس الأمة».

وأفاد بأن هناك توجها لتكليف اللجان البرلمانية «الأصلية»، بالتحقيق في الموضوعات التي اقترح بعض النواب تشكيل لجان تحقيق مستقلة خاصة بها، مؤكدا أن «هذا القرار متروك للمجلس».

وشدد لاري على أهمية استعجال لجنة الشؤون المالية، لإنجاز تقريرها بشأن قانون المناقصات العامة «ليتسنى مناقشته في الجلسة المقبلة».

استنفار حكومي

بـ12 ألف العام الماضي.

وقال الوزير الجسار في تصريح للصحافيين، على هامش افتتاحه مركز خدمة المستهلك التابع للوزارة بمحافظة حولي أمس، إن الوزارة تستعد لموسم الصيف بتجهيز المحطات الكهربائية، في الفترة مابين مايو ويونيو سنويا بغية ضمان موسم آمن.

ولفت إلى أهمية ترشيد الاستهلاك، «حيث إن أسعار الطاقة الكهربائية مدعومة من قبل الحكومة، لكن الوضع يحتاج بالضرورة إلى تعاون الجمهور مع وزارة الكهرباء بقصد الترشيد».

وبشأن مناقصة «العدادات الذكية»، أفاد بأن «المناقصة أحيلت إلى لجنة المناقصات المركزية، ليتم إعدادها في شكلها النهائي ونشرها في القريب العاجل».

وشدد الوزير الجسار على حرص وزارة الكهرباء، على تبسيط إجراءات الجمهور وسرعة إنجاز المعاملات إلكترونيا، بما يسهم في مواكبة خطط الدولة الإنمائية في التحول نحو الحكومة الإلكترونية، داعيا موظفي الوزارة إلى بذل كل الجهود لخدمة المراجعين.

ولفت إلى أن المركز يقدم كل الخدمات المتعلقة بتوصيل المياه والاستعلام عن الفواتير وسدادها، ومعاملات استبدال العدادات، مشيرا إلى أن «المعاملات الخاصة بإيصال التيار الكهربائي للمباني الجديدة، يمكن إنجازها عبر خدمة المكاتب الهندسية المرتبطة بالبوابة الإلكترونية للوزارة».

في سياق حكومي آخر دعا وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري إلى تكثيف الجهود والاستعدادات اللازمة للموسم الصيفي المقبل، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير منظومة العمل في مطار الكويت الدولي لتقديم خدمات أفضل للجمهور.

جاء ذلك في بيان صحافي صادر عن الادارة العامة للطيران المدني أمس، عقب جولة للوزير الكندري تابع خلالها سير العمل في مطار الكويت الدولي والاستعدادات التي تم اتخاذها لتسهيل حركة الركاب في المطار خلال الموسم الصيف المقبل.

ونقل البيان عن الوزير الكندري تأكيده على ضرورة انجاز المشاريع التي تنفذها «الطيران المدني»، حسب الجدول الزمني المخطط لها دون تأخير وتذليل المعوقات التي تعترضها.

وأشار البيان إلى أن الكندري اطلع خلال الجولة على المشاريع التي تنفذها «الطيران المدني»، لتطوير وتوسعة مرافق مبنى الركاب الحالي ومشروع مبنى الركاب المسافر وتحسين التسهيلات المقدمة لحركة المسافرين، مشيرا إلى انه تابع انجاز مشروع صالتين جديدتين في منطقة المغادرين لاستراحة المسافرين، وذلك لاستيعاب الزيادة المتوقعة في حجم الحركة.

من جهتها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، الحرص على توازن كل من سوق العمل والتركيبة السكانية لتحقيق التنمية وخلق فرص للاستثمار الأجنبي في البلاد.

وقالت الوزيرة الصبيح في تصريحات أدلت بها الوزيرة الصبيح للصحافيين أمس، على هامش حضورها أوبريت «هذولا عيالي»، الذي نظمته إدارة رعاية المعاقين، بمناسبة اختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2016، إن دراسات وإحصاءات نسب تصاريح سوق العمل لن تتوقف، سواء من قبل اللجنة العليا للتركيبة السكانية أو مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة.

أضافت أن الجهات ذات العلاقة ستعقد اجتماعات قبل شهر رمضان المبارك المقبل، لتحديد التغيرات أو القرارات الجديدة فيما يتعلق بالتركيبة السكانية المحلية.

ولفتت إلى أن الوزارة تقوم بدراسة سوق العمل المحلي يوما بعد يوم، للبحث في مختلف القرارات، والتعرف على اسقاطاتها حيال الأعداد والجنسيات وبيئة الأعمال.

وأوضحت أن هناك تعاونا وثيقا مع الجهات المعنية، خصوصا وزارة الداخلية، لرصد أي خلل، إضافة إلى وضع توازنات في التركيبة السكانية سواء من العمالة الوطنية أو الوافدة.

وعن التعاون مع وزارة الداخلية لإعادة تحويل العمالة المنزلية للقطاع الأهلي، بينت الصبيح أن ذلك التوجه «غير صحيح»، وأن هذا النظام تم إلغاؤه، مشيرة إلى أن هذا الباب تم إغلاقه، لأنه «ساعد على زيادة عدد بلاغات التغيب وسبب العديد من المشاكل».

ونفت الوزيرة الصبيح صحة ما تردد عن التوجه بفتح التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي، موضحة «أن الأصل هو إقدام العامل على مشروع عقد عمل حكومي، ولا بد أن يكمل في ذلك العقد وعند الانتهاء يمنع توطينه».

العراق : مقتل

أن الجندي كان مستشارا للقوات البيشمركة الكردية.

أضاف أنه قتل على مسافة 5 كيلومترات وراء خطوط البيشمركة الأمامية مع التنظيم، بعدما اخترقها مسلحوه معتمدين على موكب من السيارات المفخخة.

وتحدثت تقارير سابقة عن هجمات متفرقة، شنها التنظيم شمالي العراق ليلا.

وقال مصدر أمني عراقي لبي بي سي إن قوات خاصة أحبطت هجوما حاول شنه خمسة انتحاريين قرب خربردان جنوب الموصل.

وسيطر التنظيم على بلدة تل أسقف، ذات الغالبية المسيحية شمال الموصل، بعد أن شن هجوما عنيفا فجر الثلاثاء على مواقع لقوات البيشمركة مستخدما سيارات مفخخة.

وتستعد قوات البيشمركة لشن هجوم - بإسناد من مروحيات حربية للتحالف الدولي - بغية استعادة بلدة تل أسقف، وفقا لما أكده مصدر أمني.

روسيا : الهدنة

وتقول الحكومة السورية وحليفتها روسيا إن الغارات في حلب تستهدف مواقع جبهة النصرة، المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة، والتي لا يشملها اتفاق وقف الأعمال العدائية.

لكن المعارضة تشكك في ذلك.

وقتل أكثر من 250 شخصا في حلب على مدار الأيام العشرة الماضية، ووقع قرابة ثلثي القتلى في الجزء الخاضع لسيطرة المعارضة، ومن بينهم 50 شخصا سقطوا في غارة جوية على مستشفى.

كما أسفر قصف للمعارضة الثلاثاء عن مقتل 14 شخصا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في حلب، ومن بين القتلى 3 في قصف أصاب مستشفى، بحسب وسائل إعلام حكومية.

وسافر المبعوث الأممي إلى سوريا ستافان دي مستورا إلى موسكو الثلاثاء، لبحث جهود إنقاذ اتفاق وقف الأعمال العدائية الهش الذي بدأ سريانه في فبراير الماضي.

ويأمل دي مستورا أن يعطي تثبيت الهدنة فرصة لاستئناف محادثات السلام في جنيف.

ونجحت الهدنة في الحد من القتال في الحرب الأهلية السورية، التي تدور رحاها منذ خمسة أعوام.

وعقب لقاء مع دي مستورا، قال لافروف إنه يتوقع أن تدخل حلب في اتفاق منفصل يعرف بـ«نظام التهدئة» خلال المستقبل القريب، وربما «خلال الساعات القليلة المقبلة».

وبدأت الهدنة الأحادية في اللاذقية والغوطة الشرقية السبت بفضل جهود روسية وأمريكية، بحسب لافروف.

وقال إن هدف المفاوضين الروس والأمريكيين والأممين أن يمتد «نظام التهدئة»، والتصور المثالي أن يصبح «بلا أجل مسمى».

من جانبه، دعا المبعوث الأممي إلى سوريا إلى إعادة العمل بوقف إطلاق النار في سوريا.

وفي تصريحات نقلها التلفزيون الروسي، أشاد دي ميستورا بالهدنة التي رعتها موسكو وواشنطن ووصفها بأنها «إنجاز ملحوظ»، قائلا إن على القوتين العظميين أن تقدما «لنا جميعا المساعدة لضمان عودة هذه العملية إلى مسارها».

أضاف دي ميستورا: «بعد عودة الهدوء إلى حلب سنستأنف إدخال المساعدات».

مصر : التحقيق

للحكومة - من داخل مقر نقابة الصحفيين مساء أمس بواسطة أفراد شرطة في زي مدني.

ونفت وزارة الداخلية المصرية اقتحام مقر النقابة، لكنها أكدت اعتقال الصحفيين عمرو بدر ومحمد السقا.

وأفاد بيان من مكتب النائب العام بأن الاثنين يواجهان اتهامات منها نشر شائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما يواجه الاثنان اتهامات بالتحريض على مهاجمة أفراد قوات الأمن، وبحيازة أسلحة، بحسب البيان.

من جهتها، طالبت نقابة الصحفيين المصرية بإقالة وزير الداخلية، ودعت إلى اعتصام مفتوح احتجاجا على ما وصفته بأنه «هجمة بربرية واعتداء صارخ على كرامة الصحافة».

ويعمل بدر والسقا في موقع (بوابة يناير) الإخباري المعروف بانتقاده لحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأدانت نقابة الصحفيين في بيان اعتقال الاثنين، وقالت في بيان «فوجئت الجماعة الصحفية وفوجئ الشعب المصري كله، بهجمة بربرية واعتداء صارخ على كرامة الصحافة والصحافيين».

ودعت النقابة إلى اعتصام مفتوح أمام مقر النقابة بوسط العاصمة المصرية القاهرة حتى يُعقد اجتماع جمعية عمومية للنقابة يوم الأربعاء.

وتجمع العشرات على سلم المبنى الخارجي، ورددوا هتاف «الصحفيون ليسوا إرهابيين»، حسبما أفادت وكالة أسوشيتد برس للأنباء.

وقال أعضاء بالنقابة إن العشرات من أفراد الشرطة اشتركوا في عملية الاعتقال، وأن حارس أمن بمقر النقابة أصيب في عينه.

لكن وزارة الداخلية تقول إنها لم تقتحم المبنى، وأن ثمانية من أفراد الشرطة فقط اشتركوا في العملية، وأنهم لم يستخدموا العنف.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية في مصر عن النيابة العامة قولها إن التحقيقات جارية مع الاثنين - بالإضافة إلى سبعة آخرين يعملون بموقع (بوابة يناير) - للاشتباه في «استخدام أخبار كاذبة» لتحريض متظاهرين على «الاشتباك مع قوات الشرطة واقتحام منشآت عامة وحيوية».

وطوقت الشرطة مقر النقابة يوم الاثنين الماضي بعد إدراجه ضمن مواقع خروج احتجاجات ضد قرار السيسي إعادة السيطرة على جزيرتين في البحر الأحمر إلى السعودية، وذلك في خطوة يرى منتقدوها أنها غير دستورية وتفتقر إلى الشفافية.

وثائق سرية

متفجر، ولا حتى رصاصة عشوائية الطراز، إلا أن «زيادة الخير خير» كما يقولون، خصوصا إذا كان هذا «الخير» وثائق مهمة تم تسريبها من «داعش» وتؤكد أيضا أن النظام والتنظيم وجهان لإرهاب واحد.

الوثائق التي حصلت عليها محطة Sky news التلفزيونية البريطانية، وبثت تقريرا عنها مساء الاثنين، توضح أن استعادة نظام الأسد للمدينة الأثرية من التنظيم الإرهابي المتطرف «كانت جزءا من اتفاق سري تم الترتيب له مسبقا، ويسمح بنقل «داعش» أسلحته الثقيلة من المدينة قبل الانسحاب المتفق عليه» طبقا لما راجعته «العربية.نت» مما ذكرته «سكاي» المضيفة بخبرها أنها حصلت على الوثائق من «دواعش» انشقوا عن التنظيم.

الشبكة تحدثت أيضا عن وثيقة تاريخها سابق لاستعادة جيش النظام للمدينة في مارس الماضي، وفيها يطلب التنظيم سحب جميع الأسلحة الثقيلة والرشاشات المضادة للطائرات من داخل وخارج تدمر إلى محافظة «الرقة» في الشمال السوري، وكان النقل كما أثبتت الوقائع على الأرض آمنا للسلاح وما قلبه «الدواعش» معا.

كما أورد ستيوارت رامساي، مراسل «سكاي» المعد التقرير، أنه سأل أحد المنشقين عما إذا كان «داعش» ينسق تحركاته مباشرة مع القوات الموالية للأسد، أو حتى مع روسيا التي دعمت بمقاتلاتها «هجوما سهلا» قامت به قوات النظام على المدينة، واستعادتها بأسلوب سهل ممتنع، فرد «الداعشي» المنشق على السؤال الكبير بجواب أكبر، من كلمة واحدة: بالتأكيد.

المنشق، أو ربما غيره، ذكر أن «داعش» سلم تدمر لميليشيات النظام، في إحدى صفقات التعاون «المستمر بين الجانبين منذ سنوات خلت» وتتضمن شراء النفط مقابل الأسمدة الزراعية وإخلاء بعض المناطق من قوات التنظيم قبل هجمات الجيش الأسدي، وكله عبر اتصالات مباشرة بين قيادتي النظام والتنظيم، وأن الوثائق المسربة كشفت أن «داعش» يدرب مقاتلين أجانب لشن هجمات على أهداف غربية منذ فترة أطول بكثير مما كانت الأجهزة الأمنية تعتقد.